١ هذا المقال اقول يمكن ان يكون المعنى من قولنا العدد اما زايد او ناقص
او مساو ومثلا ان مجموعها لا يجتمع في العدد ولا يخ العدد عن واحد منها
اي من ان يكون بين كل جزئين انفصال او لا يكون لان كل جزئين
منها لا يجتمعان ولا يرتفعان وان كان محتملا وهذا المعنى انفصال
واحد قد وجد بين المجموع وكذا يمكن ان يكون المعنى من قولنا اما
ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او حيوانا ان المجموع لا يرتفع
عن هذا الشيء من قولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او حيوانا
ان المجموع لا يجتمع على هذا الشيء مع قطع النظر عن الانفصال بين
كل جزئين منها فيكون المراد ذلك ولا اشتغال فيه بشيء من الوجوه
المذكورة اذ كل منها مبني على اعتبار الانفصال بين كل جزئين منها
كما يعرف بالتامل الصادق فيكون تركيبها من اكثر من جزئين بحسب
الحقيقة لا بحسب اللفظ قوله يخرج اختلافهما اي اختلاف القضيتين
بالحمل والشرط بان يكون احدهما حملية والاخرى شرطية سواء كا
نتا موجبتين او سالبتين او مختلفتين في الايجاب والسلب وبالعدول
والتحصيل بان يكون احدهما محصلة والاخرى معدولة سواء كانتا
موجبتين او سالبتين او مختلفتين اذ الاختلاف بالحمل والشرط
والعدول والتحصيل يشتمل جميع الصور المذكورة قوله وغيرها اي
غير الحمل والشرط والعدول والتحصيل مثل الاتصال والانفصال
والاطلاق والتوجيه الى غير ذلك قوله فان نقيض الشيء سلبه الى آخره

في زعم

معنى التنافي ان لا يجتمعا في التحقق والانتفاء وفي الاول لا يكون الا في التصديق ومعنى التنافي ان لا
يجتمعا مطلقا سواء كان في التحقق والانتفاء والمفهوم بانه اذا قيس احدهما الى الآخر كان في نفسه منتفيا بعدا
عنه من جميع ما سواه وهذا لا يكون الا في التصور ايضا كذا قرره في المطولات خيالي

في زعم البعض ان بين الشيء وعدمه تناقضا والتحقيق غيره لما اشار
اليه الشارح بقوله فقال فان نقيض الشيء سلبه لا عدمه ولهذا قالوا ان المتناقضين
هما المفهومان المتنافيان لذاتيهما اجتماعا وارتفاعا والشيء مع عدمه
وان كانا متنافيين اجتماعا لكن ليسا متنافيين ارتفاعا عند عدم الموضوع
اللهم الا ان يفسر التناقض بالمفهومين المتناقضين لذاتيهما اما في التحقق
والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيس احدهما الى الآخر كان
في نفسه منتفيا بعدا عنه من جميع ما سواه فحينئذ يكون الشيء وعدمه كالانسان
واللاانسان متناقضين لكن ذلك التفسير بعيد غاية البعد وبهذا المعنى قيل
رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او عن شيء فتوجه هنا ان النقيض بمعنى
السلب المستلزم للتنافي الحقيقي ليس بمختص بالقضية بل يكون في المفرد
ايضا وبيان ذلك انه اذا لوحظ مفهوم صدق الانسان ومفهوم
سلبه وقيسا الى ذات واحدة لم يمكن اجتماعهما فيها ولا ارتفاعهما
عنها لان كل مفهوم سواهما يصدق عليه انه انسان او يصدق عليه
انه ليس بانسان فبهذا الاعتبار هما مفردان متناقضان كما ان القضيتين
اللتين هما مورداهما متناقضان والمتوهم يتوهم ان اللاانسان الماخوذ
بهذا الوجه نقيضا بمعنى السلب فالتعريف باختلاف القضيتين ليس
بجامع لخروج تناقض المفردات عنه ويمكن ان يجاب عنه بان مفهوم
اللاانسان الماخوذ بهذا الوجه وان كان نقيضا بمعنى السلب لكن التناقض
بينه وبين الانسان في قوة تناقض القضايا فيصدق عليه التناقض الحقيقي

Copyright © King Saud University